الداخليــة: التفجيرات الأخيرة رسالــة اعلامية هدفها الحصول على المال

بغداد / المدى

قالت وزارة الداخلية العراقية إن "العصابات الإرهابية اقدمت امس الخميس على تفجير عدد من السيارات المفخخة والعبوات الناسفة مستهدفة كعادتها المواطنين المدنيين في العاصمة بغداد وضواحيها وعددا من المحافظات حيث جاءت هذه الاعتداءات الإرهابية بعد استقرار أمني ملحوظ وسيطرة كبيرة للقوات الأمنية نتيجة ضربات عنيفة أطاحت برؤوس كبيرة وخلايا لتنظيم القاعدة الإرهابي في الموصل وديالى وتكريت وأطراف بغداد."

وأضافت في بيان صحافي تسلمته المدى إن هدف هذه التفجيرات المنسقة هي رسالة اعلامية توجهها العصابات الإرهابية بأنها ما زالت على قيد الحياة وأنها لم تخسر المعركة بالكامل مع القوات الأمنية العراقية وهي تريد بذلك "التواصل مع داعميها الإقليميين بالحصول على إمدادات مالية بعد أن جفت منابع التمويل الى أقصى حد، لقد كان الإرهاب وما يزال يسعى الى الحضور الإعلامي عبر تكثيف الاعتداءات فعن طريق الإعلام يستطيع الحصول على الدعم المالي والبشري وعن طريق الاعتداءات يحيي آمال أساطين وجمهور التكفير والقتل والطائفية البغيضة بيد أن العراق العصي على خطط وإرهاب الظلاميين لن تفت في عضد مواطنيه أهداف مشروع التكفير والتطييف السياسي وهو ماض بإذن الله تعالى في مسيرة البناء والعمل من أجل مستقبل مشرق وهو مدرك بأن الحرب ضد الإرهاب والتكفير والطائفية طويلة وشاقة وأن دماء شهدائه ستكون حافزاً للقوى الأمنية لبذل المستحيل من أجل بلوغ الهدف الكبير في رؤية العراق آمناً ومحصناً ضد الإرهاب".

لكن الوزارة لم توضح من هم الداعم،ن الاقليميون للقاعدة وكيفية تمويلهم المادي لتنظيم القاعدة. وأشارت إلى أنّ القيادات الأمنية قد بدأت في "تلافي بعض الثغرات التي رافقت تطبيق الخطة الأمنية الجديدة والتي لمس المواطن آثارها الإيجابية مع التحسن الملحوظ للملف الأمني، كما ستتم محاسبة المقصرين وبشدة ان ثبت تقصيرهم."

وقد قتل ٣٥ شخصا على الاقل بينهم عناصر في الشرطة والجيش واصيب نحو ١٥٠ بجروح في هجمات متفرقة امس استهدفت بغداد وخمس محافظات اخرى، وتعتبر اخطر اعمال عنف يشهدها العراق منذ شهر.

واوضحت مصادر امنية ان التفجيرات وهي الاعنف في العراق منذ مقتل ٥٠ شخصا في ٢٠ اذار (مارس) الماضي بسلسلة هجمات مشابهة، شملت اكثر من ١٥ موقعا في ست محافظات، ونحو ٣٠ هجوما بينها ١٤ سيارة مفخخة و١٢ عبوة ناسفة وثلاث هجمات انتحارية.

انتقادات لأداء الأجهزة الامنية

وجاءت انفجارات امس في وقت يشهد العراق ازمة سياسية مستمرة منذ انسحاب القوات الاميركية نهاية العام الماضي، على خلفية اتهامات لرئيس الوزراء نوري المالكي بتهميش خصومه السياسيين.

وطالب رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قادة الاجهزة الامنية في بغداد والمحافظات بتحمل مسؤولياتهم ازاء التفجيرات المتكررة التي تستهدف المواطنين الابرياء في عموم العراق معربا عن قلقه من تكرار هذه الحوادث الاجرامية دون معالجات حقيقية.

وادان النجيفي بشدة "كل هذه الاعمال الاجرامية وخصوصا عملية استهداف وزير الصحة في بغداد والتي تأتي تزامنا مع سعي جهات معينة في استغلال الازمات الداخلية من اجل استهداف اللحمة الوطنية ومحاولة بث الفتنة الطائفية والعنصرية بين مكونات الشعب" كما قال في تصريح تسلمته "إيلاف."

ودعا النجيفي العراقيين كافة للتهدئة وتوحيد الصفوف والتصدي لاعداء الوطن وتفويت الفرص عليهم واحباط محاولاتهم في شق الصف الوطني والاخلال بالنسيج الاجتماعي للبلد. من جهته دعا النائب الثاني لرئيس مجلس النواب الكردي عارف طيفور الى اتخاذ اجراءات رادعة من قبل القوات العراقية. لوقف هذه التفجيرات.

وأكد على ضرورة توحيد الخطاب الوطني من قبل الساسة والابتعاد عن التصريحات المتشنجة التي تؤدي إلى توتر الأوضاع داعياً الجميع إلى "تكثيف الجهود من أجل محاربة الإرهاب وملاحقة بقايا ازلام النظام البائد."

كما ادانت الكتلة العراقية بشدة "سلسلة التفجيرات الإجرامية التي نفذت امس في مناطق متفرقة من بغداد ومحافظات عراقية أخرى منها كركوك والأنبار وديالى، أدت الى جرح واستشهاد المئات من المواطنين الأبرياء".

وقالت الناطق باسم العراقية النائبة ميسون الدملوجي في بيان صحافي ارسلت نسخة منه الى "إيلاف" ان استمرار تنفيذ التفجيرات الدامية بالرغم من الادعاء باتخاذ إجراءات أمنية مشددة انما يعكس ضعف الخطط الأمنية والحاجة الملحة إلى إعادة النظر فيها ووضع الستراتيجيات اللازمة لحفظ الأرواح وحقن الدماء.

وأضافت أن الانهيارات الأمنية المتواصلة هي نتيجة حتمية لإخفاق المسؤولين في الاشراف على الملف الأمني وحملت القائد العام للقوات المسلحة المسؤولية عن تحقيق الأمن والسلامة للمواطنين بشكل كامل ومباشر.

ودعت كتلة العراقية إلى وحدة الصف وتحقيق المصالحة الوطنية الناجزة والالتزام بالشراكة في الملفات والمسؤوليات الأمنية التي نص عليها اتفاق أربيل وتم بموجبها تشكيل حكومة الشراكة الوطنية.

من جانبها حملت لجنة الامن والدفاع النيابية، امس الخميس، القادة السياسيين والأجهزة الأمنية مسؤولية التدهور الأمني والتفجيرات التي طالت العاصمة بغداد وعددا من المحافظات الاخرى، داعية القادة الى التنحي عن السلطة اذا كانوا غير قادرين على ادارة البلاد.

وشدد عضو اللجنة حامد المطلك خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر مجلس النواب بالقول "نحمل أجهزة الدولة والقادة السياسيين والعملية السياسية المسؤولية الكاملة على ما يحدث من تدهور في الوضع الامني"، مشيرا انه " لا يمكن القبول بان تنعكس الازمة والخلافات القائمة بين القادة السياسيين على مجمل جوانب حياة الموطن والأداء الحكومي". وزاد بالقول "لا يمكن لعدد من القادة السياسيين ان يتحكموا بمصير البلاد ومستقبل الشعب نتيجة خلافاتهم وتوجههم وتوجهاتهم او نتيجة املاءات معينة عليهم"، مشددا على ان "البلاد تتجه نحو المجهول".

واضاف ان "القادة مطالبون بالجلوس معا وحل المشاكل ورسم طريق صحيح لمستقبل العملية السياسية او الاعتراف بالفشل والتنحي جانبا وترك العملية السياسية"، مشيرا الى ان "القادة السياسيين اثبتوا اليوم انهم غير قادرين على التصدي للتحديات الراهنة في المرحلة الحالية، حيث اصبحوا يقودون الجميع الى المجهول بادائهم غير المسؤول".

واختتم المطلك حديثه بوصف العملية السياسية بـ"البائسة" بسبب ما تشهده من فساد مالي و خروقات امنية وعدم توفير الخدمات، مستدركا بالقول ان "بعض الساسة وبعض المسؤولين في الحكومة هم جزء من مخطط لتدمير العراق".

من جهة اخرى اعتبرت وزارة الداخلية التفجيرات التي وقعت امس الخميس رسالة توجهها العصابات الإرهابية بأنها ما زالت على قيد الحياة، وأنها لم تخسر المعركة بالكامل مع القوات الأمنية العراقية.

وقال بيان للوزارة حصلت المدى على نسخة منه، إن "العصابات الإرهابية اقدمت على تفجير عدد من السيارات المفخخة والعبوات الناسفة مستهدفة كعادتها المواطنين المدنيين في العاصمة بغداد وضواحيها وعدداً من المحافظات، وقد جاءت هذه الاعتداءات الإرهابية بعد استقرار أمني ملحوظ وسيطرة كبيرة للقوات الأمنية نتيجة ضربات عنيفة أطاحت برؤوس كبيرة وخلايا لتنظيم القاعدة الإرهابي في الموصل وديالى وتكريت وأطراف بغداد".

وأضاف البيان أن "العراق العصي على خطط وإرهاب الظلاميين لن تفت في عضد مواطنيه أهداف مشروع التكفير والتطييف السياسي وهو ماض في مسيرة البناء والعمل من أجل مستقبل مشرق"، لافتا الى ان "العراق مدرك بأن الحرب ضد الإرهاب والتكفير والطائفية طويلة وشاقة وأن دماء شهدائه ستكون حافزاً للقوى الأمنية لبذل المستحيل من أجل بلوغ الهدف الكبير في رؤية العراق آمناً ومحصناً ضد الإرهاب".

وأوضح البيان أن "القيادات الأمنية قد بدأت بتلافي بعض الثغرات التي رافقت تطبيق الخطة الأمنية الجديدة والتي لمس المواطن آثارها الإيجابية مع التحسن الملحوظ للملف الأمني، كما ستتم محاسبة المقصرين وبشدة إن ثبت تقصيرهم".

واعلنت وزارة الدفاع امس الخميس عن انفجار خمس سيارات ملغومة في مناطق متفرقة من جانبي الكرخ والرصافة من العاصمة بغداد مشيرة الى أن تنظيم القاعدة والخلايا "الإرهابية" تقف وراء موجة التفجيرات.

وتأتي هذه الهجمات في وقت اخذت الازمة السياسية ابعادا جديدة من خلال تبني بعض الاطراف ومنها العراقية تحركا لسحب الثقة من حكومة المالكي.

خلافات تعطل حسم ثلاث قضايا ساخنة

البرلمان يمدد مهمة مفوضية الانتخابات ٣ أشهر ويؤجل قضية أمين بغداد

بغداد / المدى

صوّت مجلس النواب العراقي في جلسته امس بالأغلبية على تمديد عمل المفوضية العليا للانتخابات لمدة ثلاثة أشهر حتى تشكيل مجلس جديد للمفوضين من قبل لجنة الخبراء وبذلك ستستمر المفوضية بعملها حتى تشكيل مجلس جديد للمفوضين من قبل لجنة الخبراء.

وتنتهي مهمة المفوضية في ٢٨ من الشهر الحالي وبهذا التمديد ستنتهي مهمتها في ٢٨ تموز (يوليو) المقبل.

وجاء التمديد على أساس تمتع المفوضية بكامل الصلاحيات المخوّلة على عكس ما قال نواب في ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي ان تكون مهمتها خلال هذه الفترة ادارية ولا يحق لها الاشراف على اي اجراءات او عمليات انتخابية.

وتم التصويت على التمديد وسط تجاذبات بين الكتل حول دور المفوضية والموقف من مسؤوليها إثر اعتقال رئيسها فرج الحيدري ومدير الدائرة الانتخابية فيها كريم التميمي لمدة ثلاثة أيام الاسبوع الماضي على خلفية تهم بتجاوزات مالية.

وامام المفوضية الجديدة مهمتان قريبتان هما الاشراف على انتخابات مجالس المحافظات في اقليم كردستان في ايلول المقبل وعلى الانتخابات المحلية في عموم العراق لاختيار اعضاء مجالس المحافظات في ٣١ كانون الثاني عام ٢٠١٣.

وتم إطلاق سراح الحيدري والتميمي بكفالة مالية قدرها ١٥ مليون دينار عراقي لكل منهما على ان يمثلا امام القضاء في وقت لاحق للدفاع عن نفسيهما امام الاتهامات الموجهة لهما بصرف مبلغ ٥٠٠ الف دينار عراقي (حوالى ٣٨٠ دولارا) بشكل غير قانوني.

وقد اتهم الحيدري ائتلاف المالكي بالوقوف وراء اعتقاله مؤكدا أن القضية سياسية تهدف الى تفكيك المفوضية والسيطرة عليها من قبل الائتلاف.

وأكد الحيدري أن توقيفه والتميمي يهدف إلى تسقيط المفوضية والتشكيك في عملها ونزاهتها وتشويه سمعتها. وأوضح ان التوقيف جاء بناءً على اتهامات عضو التحالف الوطني النائب عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي حول تورطهما بقضايا فساد مالي وإداري فيما يتعلق بعمل المفوضية.

واعتبر مراقبون توقيف الحيدري إحدى مراحل الأزمة السياسية الدائرة بين المالكي ومعارضيه الذين باتوا يتهمونه صراحة بالدكتاتورية والانقلاب على العملية السياسية.

ويعتبر الحيدري الذي يترأس مفوضية الانتخابات منذ عام ٢٠٠٧، احد خصوم قائمة دولة القانون النيابية التي يقودها المالكي كونه رفض خلال انتخابات ٢٠١٠ التشريعية اعادة فرز الاصوات في جميع انحاء البلاد كما كان يطالب المالكي. وفازت قائمة "العراقية" بقيادة اياد علاوي الخصم السياسي الابرز للمالكي بـ٩١ مقعدا من اصل ٣٢٥ في الانتخابات في مقابل ٨٩ لدولة القانون.

وفشل ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي بحجب الثقة عن مفوضية الانتخابات في تموز (يوليو) الماضي حيث منحها مجلس النواب الثقة مجددا بعد عدة جلسات استجواب تمت بطلب من عضو الائتلاف حنان الفتلاوي. ووصفت بعض الكتل السياسية إلى جانب مفوضية الانتخابات آلية الاستجواب وطريقته بأنها "مسيسة" على اعتباره لم يتطرق إلى أساس عمل المفوضية بل اختص بالجوانب الإدارية والمالية.

كما أخفق مجلس النواب في التصويت على سحب الثقة او تجديدها بأمين بغداد صابر العيساوي الذي ينتمي الى المجلس الاعلى الاسلامي نتيجة عدم اكتمال النصاب بعد انسحاب عدد من النواب. وقررت رئاسة المجلس ارجاء التصويت على ذلك نتيجة عدم اكتمال النصاب القانوني للتصويت بعد انسحاب "ائتلاف العراقية وكتلة التحالف الكردستاني وكتلة المواطن" من الجلسة ما ادى الى الإخلال بالنصاب".

وكان عدد من نواب ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي قد طالبوا بالتصويت على سحب الثقة من العيساوي متهمين اياه بتجاوزات مالية وادارية ضخمة من خلال المشاريع الكبيرة التي تنفذها الامانة لكنه ينفي ذلك بشدة مؤكدا ان الاتهامات مردها الى رفض ادارته عروضا لتنفيذ مشاريع تقدمت بها شركات يملكها النواب لا تتمتع بالقدرة والكفاءة على إنجاز هذه المشاريع.

ويتجه التصويت حول العيساوي الذي تأجل الى غد السبت نحو التجديد للثقة الممنوحة به نظرا لعدم تولد قناعات كبيرة حتى الان لدى اعضاء مجلس النواب بارتكابه تجاوزات مالية حيث إن الجلسات التي استجوب فيها خلال الاشهر الاخيرة لم تؤكد الاتهامات الموجهة له شخصيا رغم وجود فساد مالي اعترف به العيساوي شخصيا مبينا انه كان اول المتصدين له.

وقد رجح النائب عن التحالف الكردستاني محمد خليل نجاح امين بغداد في تجديد الثقة بالعيساوي وقال ان التحالف جميعه سيقف مع العيساوي. ومن جانبه قال النائب شروان الوائلي الذي استجوب امين بغداد "أنا على يقين من ان جميع اهالي بغداد يدركون تماما حجم الفساد في امانة بغداد من خلال معايشتهم لواقع العاصمة وتردي خدماتها وسوء ادارة مشاريعها".

وكان مجلس النواب استجوب العيساوي بطلب من النائب عن ائتلاف دولة القانون شيروان الوائلي عضو لجنة النزاهة بتهمة وجود فساد في الامانة. وانهى المجلس استجوابه في السابع عشر من كانون الاول (ديسمبر) من العام الماضي على ان يتم التصويت على اقالته في شباط (فبراير) الماضي لكن المجلس قرر في السادس عشر من الشهر نفسه تأجيل التصويت إلى الأول من شهر آذار (مارس) الماضي بطلب من التحالف الوطني. لكنه لم يتم التصويت على اقالته حتى الان.

ولم يستطع مجلس النواب ايضا التصويت امس كما كان مقررا على اختيار قضاة محكمة التمييز الاتحادية وسط انتقادات لمجلس القضاء الاعلى لاحالة أسماء مرشحي اعضاء المحكمة على مجلس النواب مباشرة معتبرا ذلك مساسا باستقلالية القضاء.محذرا من اختيار القضاة على اسس من الانتماءات الطائفية او العرقية او الحزبية.

وقد اجلت رئاسة المجلس التصويت على القضاة الى جلسات مقبلة من دون تحديد موعد متفق عليه لذلك. وقال المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء عبد الستار البيرقدار في تصريح صحافي تسلمته "إيلاف" ترشيح قضاة محكمة التمييز يمر في بادئ الامر عبر بوابة مجلس القضاء الاعلى بالتصويت ويتم طرح اسماء من جميع محاكم استئناف العراق ممن تتوفر فيهم الشروط من بينها ان يكون الشخص المعني بدرجة نائب رئيس استئناف في اقل تقدير وان يمتلك الخبرة الكافية من خلال العمل في جميع أنواع المحاكم كالجنايات والجنح والاحوال الشخصية كما يجب ان يتمتع بحسن سيرة وسلوك ولا يكون قد تعرض لعقوبات ادارية او تمس نزاهته اضافة الى توفر امكانيات تتعلق بكفاءته المهنية وسرعة إنجازه عمله.

واشار الى انه بعد توفر هذه الشروط، ترفع الاسماء المعنية ويطلع مجلس القضاء على سيرهم الذاتية ويتم تداولها بعد اخذ جميع الملاحظات من قبل اعضاء المجلس في الاعتبار ومن ثم يتم التصويت بالاغلبية البسيطة واحالة الاسماء على مجلس النواب.

وأضاف أنه اذا ما استطاع البرلمان التصويت اليوم على قضاة محكمة التمييز سيكون هذا الامر الاول من نوعه منذ عام ٢٠٠٦ موضحا ان مجلس النواب لم يفلح خلال الاعوام الستة الماضية في التصويت على قضاة لمحكمة التمييز الاتحادية "اذ قمنا بإرسال عدة قوائم خلال تلك الفترة لكن دون جدوى واذا ما نجح النواب على تمرير هذه الاسماء ولو البعض منها ستكون المرة الاولى منذ عام ٢٠٠٦."

وانتقد المتحدث الرسمي باسم مجلس القضاء الاعلى احالة اسماء القضاة المرشحين لمحكمة التمييز الاتحادية على البرلمان مباشرة رغم انها منصوص عليها دستوريا وقال ان النص الدستوري الذي منح النواب صلاحية التصويت على قضاة التمييز يمس استقلال القضاء والفصل بين السلطات وفي هذه الحالة سيكون القاضي تحت رحمة السياسي.

ورفض البيرقدار خضوع ترشيح قضاة محكمة التمييز لملف التوازن الذي يجري العمل به في مؤسسات الدولة وقال ان هناك شروطا موضوعية يجب تطابقها مع الاشخاص المراد تعيينهم في هذا المنصب وان يكون الباب مفتوحا لجميع من تتوفر فيه الشروط من دون النظر الى الخلفيات الطائفية او الاثنية او المعتقدات". واوضح ان عدد القضاة الذين من المقرر ان يتم التصويت عليهم اليوم حوالي ٢٠ قاضيا من جميع محافظات البلاد عدا إقليم كردستان.

وحول اتهامات بعض السياسيين لبعض المرشحين بانهم مشمولون بقانون المساءلة والعدالة لاجتثاث البعث، اشار البيرقدار الى ان "هذه ليس من مسؤوليتنا في مجلس القضاء لاننا ننظر الى الشروط الموضوعية اما هذا الامر فتتحمله الجهات ذات العلاقة اي هيئة المساءلة والعدالة التي يجب عليها ارسال مخاطبة بالامر الى مجلس النواب قبل ان تتم عملية التصويت".

وكان مجلس النواب أرجأ التصويت خلال جلسته الثلاثاء الماضي على اعضاء محكمة التمييز الاتحادية الى جلسته امس اثر خلاف بين التحالفين الوطني والكردستاني من جهة وبين القائمة العراقية من جهة أخرى والتي ارادت ان يكون التصويت على اعضاء المحكمة بسلة واحدة بخلاف رغبة التحالفين على ان يكون التصويت بشكل منفرد.

وصوت المجلس من حيث المبدأ لاستمرار تشريع مقترح التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ والمقدم لجنة الاقاليم والمحافظات. كما انهى المجلس التصويت على مشروع قانون تعديل قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ والمقدم من اللجنة القانونية. وانجز المجلس التصويت على مشروع قانون تمديد خدمة القضاة والمقدم من اللجنة القانونية.